July 2005

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة المالية

الدورة العاشرة بعد المائة

روما، 19-2005/9/23

مسائل ينظر فيها عند تعيين المراجع الخارجي للمنظمة

أولاً – معلومات أساسية

1 – طلبت لجنة المالية في دورتها السابعة بعد المائة في مايو/أيار 2004 أن تعدّ الأمانة ورقة تتضمّن معلومات أساسية عن الترتيبات الحالية لتعيين المراجع الخارجي، إلى جانب دراسة مقارنة للممارسات المتّبعة في منظمات أخرى في الأمم المتحدة.

2 – وناقشت اللجنة هذه المسألة في دورتها الثامنة بعد المائة، وفيما يتعلق بإمكانية توسيع نطاق الدعوة لتقديم العروض للمراجعة الخارجية للمنظمة بحيث لا تقتصر على المراجعين العامين للدول الأعضاء وحدهم، بل وتشمل عددا من شركات المراجعة الكبيرة فى القطاع الخاص، طلبت اللجنة أن يحيل المدير العام هذه المسألة نظرا إلى طابعها المشترك بين الوكالات، إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق، للحصول على معلومات إضافية.

3 – وناقشت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بالتعاطى مع هذا النوع من المسائل نيابة عن لجنة الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق هذه المسألة في دورتها في أبريل/نيسان 2005، مشيرة إلى أنّ إحدى المنظمات تستعين حالياً بشركات خاصة كمراجع خارجي في حين أشار عدد من المنظمات الأخرى إلى الاستعانة بشركات خاصة في عمليات مراجعة لمشاريع محددة مختلفة أو أنّ المراجعين الخارجيين فيها قاموا بتلزيم بعض من عناصر عمليات المراجعة إلى شركات خاصة. كما لاحظت اللجنة الإدارية أن لا شيء يمنع من اتخاذ الأجهزة الرياسية لمنظمة ما قراراً من خلال تعديل لوائحها المالية أو غير ذلك حسبما يكون مناسبا، للسماح لشركات القطاع الخاص بالمشاركة فى عملية العطاءات جنبا إلى جنب مع المراجعين العامين في الدول الأعضاء.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان www.fao.org

4 - وطلبت اللجنة في دورتها التاسعة بعد المائة أن تعدّ الأمانة أيضاً ورقة أخرى تتضمّن معلومات إضافية عن حسنات وسيئات توسيع نطاق الدعوة إلى العطاءات لإجراء المراجعة الخارجية إلى شركات القطاع الخاص كي تناقشها في دورتها العاشرة بعد المائة.

5 - وقد أعدّت هذه الوثيقة بناء على هذا الطلب. وفيها وصف لانعكاسات توجيه دعوة لا تقتصر على المراجعين العامين للدول الأعضاء وحدهم، بل وتشمل عددا من شركات المراجعة فى القطاع الخاص لتولي المراجعة الخارجية للمنظمة. كما تبحث الوثيقة في حسنات وسيئات هذا النوع من التغيير.

ثانيا – انعكاسات قبول مراجعين من القطاع الخاص وحسناته وسيئاته

6 - تحدد النصوص الأساسية للمنظمة كيفية اختيار المراجع الخارجي. وتنص المادة 12-1 من اللائحة المالية المتصلة بموضوع البحث، على النحو التالي:

" *يعين مراجع خارجي للحسابات، من بين مراجعى الحسابات العامين (أو من بين أشخاص يضطلعون بمهام مماثلة) فى إحدى الدول الأعضاء، بالطريقة وللمدة التى يقررها المجلس.*"

7 - والعادة جارية حالياً، طبقاً للسياسة التي أرستها لجنة المالية، على أن يوكل المراجع الخارجي في بداية الأمر مهمّة المراجعة لفترتين ماليتين مع إمكانية تمديدها إلى فترة مالية أخرى. وبعد هذه الفترة التي قد تمتدّ من أربع إلى ست سنوات، يجب إعادة فتح مناقصة للعقد ودعوة جميع الدول الأعضاء إلى تقديم العطاءات. وتتولى لجنة المالية دراسة العطاءات وتقييمها ومن ثمّ اقتراح مراجع يختاره المجلس.

8 - وسوف يؤدي أي تغيير في الإجراءات الحالية بشأن قبول تقديم العطاءات من مراجعين من القطاع الخاص إلى تعديل اللائحة المالية بعد موافقة المؤتمر عليه. وإذا اعتبرت لجنة المالية أنّ هذا التغيير يجب أن يدخل حيّز التنفيذ في الوقت المناسب قبل المناقصة التالية لاختيار مراجع خارجي جديد في الفترة 2008-2011، سيتعيّن عندها أن يوافق المؤتمر على تعديل اللائحة المالية في دورته الثالثة والثلاثين المقبلة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. ويتعيّن على لجنة المالية أن تقترح مشروع قرار للمؤتمر بهذا الشأن في دورتها في سبتمبر/أيلول 2005. وسوف تستعرض لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها في أكتوبر/تشرين الأول 2005 مشروع قرار المؤتمر المقترح. كما سيستعرض المجلس مشروع قرار المؤتمر المقترح في دورته في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، ويحيله من ثمّ إلى المؤتمر. ومن الناحية العمليّة، لن يؤدي توسيع نطاق الدعوة إلى العطاءات إلى شركات المراجعة في القطاع الخاص إلى أي تغييرات في إجراءات التقييم والاختيار الحالية.

9 - وقد تتضمّن إتاحة الفرصة أيضاً للمراجعين من القطاع الخاص لتقديم عطاءات لمنصب المراجع الخارجي بعض الحسنات والسيئات، بمعزل عما إذا كانت العملية ستؤدي إلى اختيار مراجع عام أو شركة خاصة.

10 - ومن العوامل الهامة التي ينبغي التوقف عندها أن زيادة عدد المرشحين المؤهلين في عملية تقديم العطاءات تؤدي حتماً إلى احتدام التنافس. وسيؤثر هذا على جميع مقدمي العطاءات المهتمين، وقد يؤدي إلى تلقي عطاءات أفضل من شركات المراجعة الخاصة ومن المراجعين العامين في الدول الأعضاء. لكن بما أنّ دعوة المراجعين من

القطاع الخاص أيضاً لتقديم عطاءات من شأنها أن تزيد عدد العطاءات الواردة وتنوّعها، تصبح عملية التقييم والاختيار أطول وأكثر تعقيداً ربما بالنسبة إلى الأمانة وإلى لجنة المالية على حد سواء، ولهذا الأمر سيئاته.

11 - أما إذا وقع الاختيار على شركة مراجعة خاصة، فتتمثل إحدى الحسنات في كون الشركات الأكبر حجماً جزء من شبكات دولية كبيرة جداً لها مكاتب تمثلها في جميع الأقاليم وفي معظم البلدان. وفي حين تتيح الأنظمة الحالية للمراجع الخارجي إمكانية إبرام عقود من الباطن لإنجاز قسم من العمل مع شركات مراجعة خاصة في بلدان أخرى، أثبتت التجربة أنّ معظم الموظفين المشاركين تقريباً في المراجعة الخارجية هم من رعايا البلد العضو الذي يتولى المراجع العام فيه المراجعة الخارجية. ومع الاعتراف بالنفاذ إلى شبكة دولية كبرى، يمكن الطلب من إحدى شركات المراجعة في القطاع الخاص في شروط العطاء إشراك موظفين من البلدان النامية في عملية مراجعة المكاتب الميدانية للمنظمة والمقر الرئيسى للمنظمة.

12 - كما تتيح الشبكات الدولية لشركات المراجعة الأكبر حجماً في القطاع الخاص الفرصة للحصول على مهارات متخصصة، ومصالح أبحاث كبيرة قد تشكل ميزة لضمان استفادة المنظمة من المعارف الكافية عن أفضل الممارسات ومن حلول فنية محدّثة. ووحدها مكاتب المراجع العام الكبرى قادرة على توفير هذا النوع من المهارات المتخصصة.

13 - وتعتبر إحدى السيئات الهامة في شركات المراجعة في القطاع الخاص أن المراجع العام صاحب خبرة أوسع ربما في مراجعة منظمات القطاع العام وقد يستخدم بالتالي نهجاً أكثر اتساقاً مع مختلف الأهداف والقيم التي ترعى تلك المنظمات. ولا تزال العمليات في منظمات الأمم المتحدة أشبه بعمليات القطاع العام الوطني أو القطاع الحكومي منها لعمليات القطاع الخاص وقد يكون للمراجع العام تصوّر أوضح لطبيعة العمليات التي تضطلع بها المنظمات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة وحساسية بعض الجوانب التي تتعدى السير الاعتيادي للأعمال.

14 - وفي حين أنّ بعض منظمات الأمم المتحدة أشارت بدورها في اجتماع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى الأخير في أبريل/نيسان 2005 إلى أنها بدأت تستعين بمراجعين من القطاع الخاص لإسناد بعض المهام إلى جهات خارجها، تجدر الإشارة إلى أنّ جميع المنظمات تقريباً في منظومة الأمم المتحدة تعتمد المراجعين العامين في الدول الأعضاء فيها كمراجعين خارجيين لها. ومن شأن الإبقاء على نهج لاختيار المراجع الخارجي يتسق مع غالبية منظمات الأمم المتحدة الأخرى أن يشكل ميزة على أكثر من صعيد، مثلاً من خلال الاستفادة من التعاون بين المراجعين العامين في المنظمة الدولية لشركات المراجعة العليا.

ثالثاً – الخلاصة

15 - يرجى من اللجنة استعراض الوثيقة الحالية وتقديم وجهات نظرها وتعليقاتها بشأنها حسب ما يكون ملائما.